**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة 8ماي 1945 قالمة**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**

**قسم التاريخ**

**مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية (LHREM ) قالمة**

**المشارك :**

**عبد القادر بورمضان**

**استاذ مساعد أ**

**جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة**

**رقم الهاتف 0675152004 البريد الاليكتروني** [**saidhisto6@gmail.com**](mailto:saidhisto6@gmail.com)

**المحور السادس :تطور التنظيمات القضائية في الجزائر المستعمرة 1830-1962.**

**عنوان المداخلة :النظام القضائي الفرنسي وتطوره بمدينة عنابة 1832-1900م.**

عنوان المقال : **النظام القضائي الفرنسي وتطوره بمدينة عنابة 1832-1900م.**

**مقدمة :بعد إحتلال مدينة الجزائر في 5 جويلية 1830 م ،سارعت السلطات العسكرية إلى القيام بجهود حثيثة لإحتلال مدينة عنابة ، وكان لهم ذلك سنة 1832م ،ومن اجل تثبيت اقدامهم سعوا مند البداية إلى وضع او ارساء نظم إدارية ومنها نظام القضاء من اجل السيطرة على الأوضاع الأمنية والسياسية وضمان السير الحسن للمستعمرة .**

**فكيف تم إنشاء جهاز القضاء بعنابة ؟ ما هي انواع محاكمه واختصاصاتها ؟ ما طبيعة المخالفات والجوائم التي عالجها ؟**

**1 تأسيس جهاز العدالة بمدينة عنابة هياكله واختصاصاته**

بعد احتلال مدينة عنابة بفترة قصيرة عين الكونت بومون دوبريفزاك Beaumont De Brivasac ) [[1]](#footnote-1) نائبا للمسؤول الإداري والمالي المدني Sous intendant Civil مكلفا بالخدمات المدنية والقضائية والمالية والأمنية[[2]](#footnote-2).

موازاة مع إرساء الدعائم الأولى للإدارة الفرنسية بالمدينة شرعت السلطات الفرنسية كذلك في إقامة اللبنات الأولى لجهاز القضاء بمدينة عنابة ،من خلال قرار [Arrêté] المسؤول الإداري والمالي المدني [L’intendant Civil] بتاريخ 20 أفريل 1832م المنظم للإدارة والقضاء بمدينة عنابة وتضمن في شق القضاء عدة مواد حيث نصت المادة الخامسة بأن يضطلع القاضي الملكي [Le Juge Royal] بالمهام القضائية بمدينة عنابة ،أما المادة السادسة فجاء فيها أن القاضي يبث في كل النزاعات المدنية بين المسيحيين و المسلمين والإسرائيليين [اليهود] ويحال النزاع إلى محكمة العدل بمدينة الجزائر إذ تجاوزت العقوبة 2000 فرنك فرنسي[[3]](#footnote-3)، بينما تضمنت المادة السابعة **أنه** في حالة الجنح القاضي الملكي يحكم بعقوبة أقصى لا تتجاوز عشرة أيام سجن مع الغرامة، وفي قضايا الجنحيةAffaires Correctionneles ) (التي تتطلب عقوبات قاسية يوجه المدعى عليهم الى محكمة الجنح بالجزائر العاصمة Trubinal Correctionnel ) (مع محاضر التحقيق أالاولي وفقها ستحكم هده المحكمة .

كمانصت المادة الثامنةأنه يمكن للقاضي الملكي أن يصدر حكما جنحيا بالإبعاد خارج عنابة ) Bône (لمدة لا تتجاوز سنة ،وفي المادة التاسعة في القضايا الجنائية يقوم القاضي بإنجاز تحقيق وتحويل الموقوفين تحت النظر أمام قاضي محكمة الجزائر ،و تضمنت المادة العاشرة تعيين القاضي الملكي كاتبا ضبط ايحتفظ بسجل المحاكمات ويسلم له من قبل نائب المعتمد الإداري المدني ويرقم ويرتب من طرفه **فيما نصت المادة الحادية عشر**  يحضر خلال تعيين نائب المعتمد الإداري المدني. [Le Sous intendant Civil] المحضر القضائي [Huissier] لمعاينة العقود القضائية[[4]](#footnote-4) .

بعد سنتين شرعت فرنسا في التنظيم العملي لجهاز القضاء عندما أصدر الملك لويس فيليب أمرا ملكيا[Ordonnance Royal] بتاريخ 10 أوت 1834م نص على إنشاء محكمة الدرجة الأولى لمدينة عنابة ، وتشكلت من قاض، و قاضي مساعد ، وخليفة ،وكاتب، إلا أن تعداد الموظفين لم يكن كافيا لتسيير الشؤون العدلية بصفة منتظمة[[5]](#footnote-5), وهو ما دفع الى إتخاد قرار من المجلس المنعقد بالجزائر بتاريخ 12 جانفي 1835م تحت رئاسة القائد العام ديرلون [D’érlon] وبحضور المسؤول الإداري والمالي المدني، والمسؤول العسكري، والوكيل العام، بإلحاق مساعدين مسلمين بمحكمة عنابة [Bône] وتثبيت حضورهم في جلسات المحاكمات[[6]](#footnote-6).

وتطبيقا لمقتضيات المادة 62 من الامر الملكي الصادر يوم 10 أوت 1834م أصدر الحاكم العام قرار يوم 02 فيفري 1835م Arrêté يتعلق بممارسة ممارسة مهنة الدفاعأمام المحاكم و الموثقين المحضرين القضائيين[Huissier] والمحافظين ، وتمثيل مختلف الأطراف أمام المحاكم المنشأة بممتلكات فرنسا بشمال إفريقيا ,كما لديهم كل الصفات للمرافقة وإبرام وتوقيع العقود الضرورية في المسائل المدنية أو التجارية ،والدفاع عن المتهمين أمام محاكم الجنايات [ Cours Dassises ] أو الجنحية وكليهما يسمحان للمتقاضين أو المتهمين للدفاع عن أنفسهم، وفي ما يتعلق بقضايا كفاءة محاكم الأمن [Justice de Paix] فإن القضاة بإمكانهم عدم السماح بالدفاع في حالة حضور الطرف المعني،وأشترط قرار الحاكم العام أن لا يقل عمرالمحامي عن 25 سنة، وأن يقدم شهادة تخرج في الحقوق، وشهادة السمعة الجيدة صادرة عن السلطات الإدارية حيث يقيم، أو عن المحاكم التي اشتغل بها[[7]](#footnote-7).

موازاة مع إهتمام الإدارة الاستعمارية بإقامة الجهاز القضائي بمدينة عنابة [Bône] أهتمت بنظام السجون، وفي هذا الإطار أصدر المسؤول الإداري والمالي المدني [L’intendant Civil] قرارا [Arrêté] بتاريخ 17 جوان 1835م تضمن تشكيل لجان لمراقبة السجون وردت فيه خمسة مواد هي:

**المادة 01:** يتم تشكيل لجان خاصة مكلفة بتفتيش السجون المدنية وإعداد تقارير حول نتائج التفتيش في مدن عنابة والجزائر ووهران.

**المادة 02:** تتشكل لجنة مدينة عنابة من السيد قاضي المحكمة والسيد نائب الوكيل العام، كما تضم رئيس البلدية وثلاثة اشخاص معنيين يجتمعون تحت رئاسة نائب المسؤول الإداري المدني .Sous Itendant Cvil

**المادة 03:** تكلف لجنة السجن التي يرأسها نائب المسؤول الإداري بـ:

1. المراقبة الداخلية للسجن من حيث الانضباط وتنظيم الورشات ومراقبة سلوك القائمين بالنظافة والحراس اتجاه المساجين.
2. اقتراح دفتر شروط يكون قاعدة للمناقصات لتموين السجن.
3. مراقبة نوعية المواد الموزعة ومدى مطابقتها للشروط.
4. إعداد تقرير كل ثلاثة أشهر يتضمن معلومات عن حالة ونظام السجن وإعطاء رأي اللجنة واقتراحاتها لتحسين هذه الوضعية.
5. نشر بيان خلال منتصف شهر مارس حول السجناء الذين تميزوا بحسن سلوكهم للاستفادة من العفو الملكي.

**المادة 04:** يعين أعضاء لجنة السجن لمدة عام، ويتم تجديد تعيينهم بعد نهاية هذه المدة.

**المادة 05:** يكلف السادة نواب المسؤول المدني بعنابة [Bône] ووهران بتنفيذ هذا القرار[[8]](#footnote-8).

كما أصدر الحاكم العام الماريشال الكونت كلوزيل [Cauzel] قرار Arrêté يوم 14 سبتمبر 1835م تضمن تنظيم وتحديد فترة العطلة للمحاكم الواقعة بالممتلكات الفرنسية بشمال إفريقيا، ونص هذا المرسوم [المقرر[Arrêté] على أربعة مواد.

**المادة 01:** تمتد فترة العطلة السنويةللمحكمة العليا [Le Tribunal Superieur] ومحاكم الدرجة الأولى Les Tribunaux de premier instance في الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية شهر من كل سنة تمتد من 15 سبتمبر إلى 15 أكتوبر من كل سنة .

**المادة 02:** خلال هذه الفترة على المحكمة العليا عقد جلستين على الاقل للبث في قضايا الجنائية ، والإستأنافات المشكلة ضد الاحكام الإبتدائية [les Appels] والقضايا المستعجلة...

**المادة 03:** تعتقد محاكم الدرجة الأولى جلسة على الأقل خلال الأسبوع.

**المادة 04:** لا يشمل التوقف عن العمل مصلحة التحقيقات الجنائية.

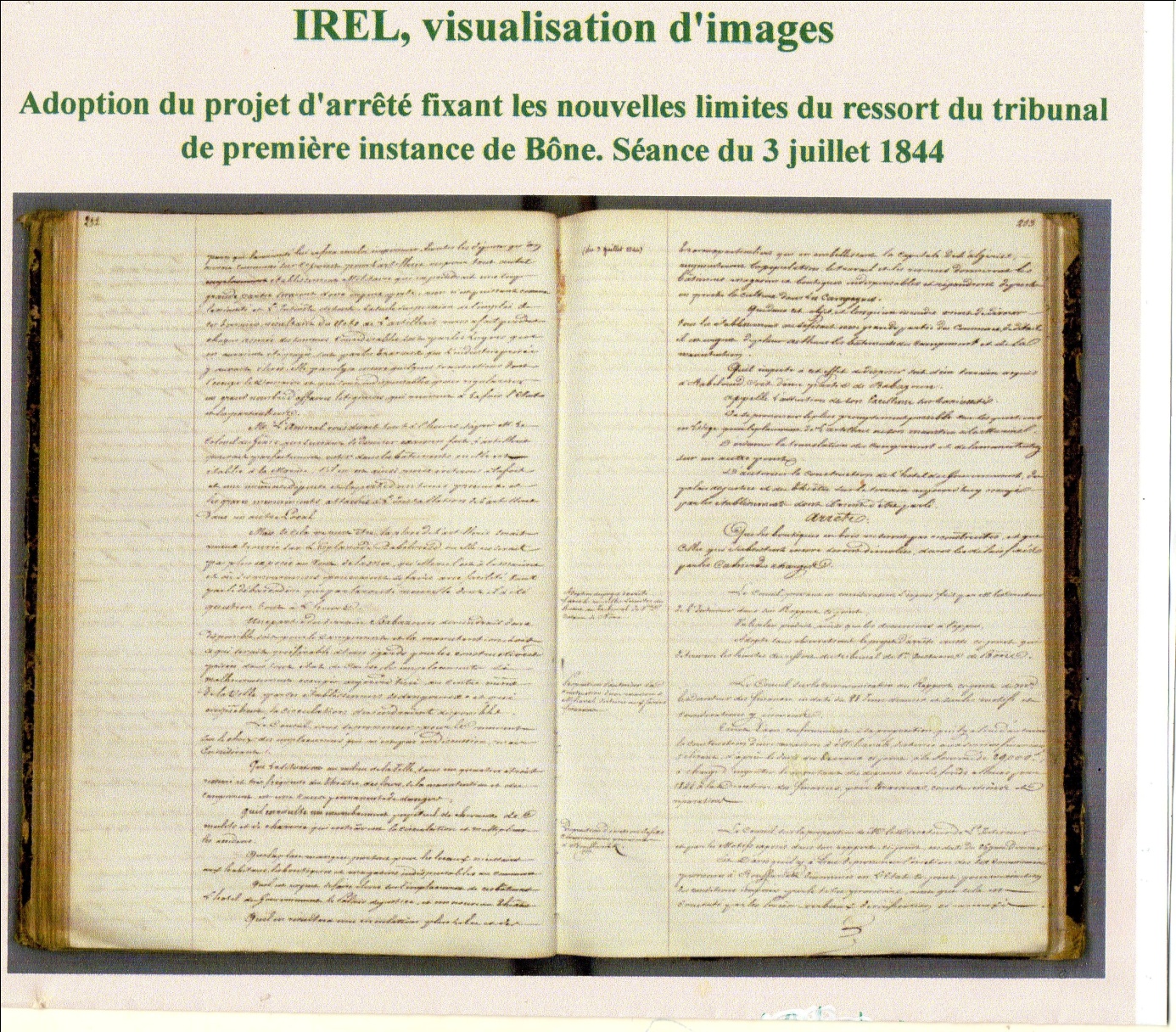
**المادة 05:** يكلف النائب العام [Le procureur Général] بتنفيذ القرار [[9]](#footnote-9).

وقد عرف قطاع العدالة مع مرور الوقت تعديلات كثيرة ففي 06 أكتوبر 1836م صدرت أمرية ملكية[[10]](#footnote-10) [Ordonnance Royal] لتعديل تشكيلة المحكمة ومصالحها التي أنشأت بأمرية 10 أوت 1834م، وهذا إستنادا إلى تقرير الوزير كاتب الدولة للحرب، وتقرير كاتب الدولة للعدالة والأديان، وتم تعويض المواد التالية: 9 – 14 – 22 بمواد جديدةحيث نصت المادة التاسعة نصت على أن محاكم الدرجة الأولى لمدينة عنابة تتشكل من قاض، وقاضي مساعد، ومساعد للنائب العام للملك، وكاتب محكمة[[11]](#footnote-11), يقوم قاضي هذه المحكمة بالواجبات المدرجة في المادتين 6 و7 من هذه الأمرية كما يضطلع بالقضايا التجارية ماعدا ما تضمنته المادة 39، كما يبث في المخالفات والجنح و يضطلع بالإستئناف [à charge d’appel] وفي حالة مانع أو عائق يحول دون قيام القاضي بمهامه يعوضه القاضي المساعد [Le Juge Suppléant][[12]](#footnote-12).

أما المادة 22 من هذه الأمرية فحددت رواتب موظفو المحاكم في[[13]](#footnote-13) التي أصبحت سارية المفعول خلال شهر جانفي 1837م بإنشاء المحكمة المدنية بعنابة، وأول رئيس لها القاضي قورنينات لاموت [Courninet Lamote][[14]](#footnote-14).

وفي يوم 6جويلية 1837 أصدر المارشال الكونت دامريمون Comte D’amremont) قرارا Arrêté عدل بموجبه عطلة المحاكم بالجزائر ، وذلك اعتبارا للظروف المناخية [الحرارة] حيث نص هذا القرار في مادته الثانية على إستفادة المحكمة العليا بالجزائر ومحاكم الدرجة الأولى والمحاكم التجارية بالممتلكات الفرنسية بشمال إفريقيا من عطلة لستة أسابيع كل سنة تبدأ من 15 جويلية وتنتهي في 01 سبتمبر، وخلال هذه الفترة تعقد محاكم الدرجة الأولى ومنها بعناية والمحاكم التجارية جلسة كل أسبوع وهو ما نصت عليه المادة الرابعة من هذا القرار [[15]](#footnote-15).

بعد مقتل القائد العام الكونت دامريمون [D’amremont] خلال الحملة الثانية على قسنطينة شهر أكتوبر 1837م خلفه الماريشال فالي [Valée] الذي عمل على تنظيم محافظتي قسنطينة وعنابة فاصدر قرارا يوم 28 أوت 1838م إستنادا إلى لمادة 04 من الأمرية 10 أوت 1834م حدد بموجبه مجال ودائرة إختصاص المحاكم بدائرة عنابة، وإختصتصاتها حيث نصت المادة ألاولى على إختصاص محكمة عنابةفي المسائل الجنائية المحدد بخط اتجاه مرسوم على الخريطة الملحقة بهذا القرار، يمتد من عين حصن جنوة إلى مصب واد سيبوس شرق المدينة صعودا مع الضفة اليسرى لهذا الوادي إلى ضريح سيدي حامد الشابي وصولا إلى جسر قسنطينة، ثم باتباع الضفة اليمنى لواد مبعوجة إلى غاية فرقة الحراسة بخرازة، ومن هذه النقطة يؤدي الطريق إلى قدم جنوب كاف النسور إلى أثار القناة الرومانية القديمة الواقعة في مدخل وادي لوريي[ Lauriers ]، ومن هذه الآثار يتبع سفح جبل الإيدوغ إلى شمال حصن القناة، ثم الى قدم الروابي المسماة حبة الحساين والزعفرانية وصولا إلى واد القبة ويمينا من هذا الوادي إلى غاية تقاطعه مع طريق عنابة إلى حصن جنوده إلى غاية مصنع الرخام، أما **االمادة الثانية فحددت الإختصاصات**  اللمحاكم العسكرية في القضايا الجنائية التي تقع ضمن الإقليم الواقع خارج الخط أو المجال السابق الذكر[[16]](#footnote-16)،وهذه وثيقة دراسة المجلس العام لحدود إختصاص محكمة الدرجة الاولى لمدينة عنابة ن جلسة المجلس العام بتاريخ 3 جويلية 1844م [[17]](#footnote-17).



أما إعتماد المحامين فيتم من خلال قرارات تصدرها السلطات العليا بفرنسا ، فعلى سبيل المثال أصدر وزير الحرب قرارا [Arrêté] يوم 03 فيفري 1839م عين بموجبه المحامي كروبسكي [Krupski] بمحكمة عنابة خلفا للسيد أوزيناك [Aussenac][[18]](#footnote-18)، كما اصدر في 06 جانفي 1840م قرارااخر [Arrêté] عين بموجبه السيد بونيل [Bunel] محضراقضائيا [Huissier] بمحكمة الدرجة الأولى بعنابة ، خلفا للسيد أندريو [Andrieu] المتوفي[[19]](#footnote-19).

وقد واكبت عملية التنظيم القضائي عمليات التوسع الفرنسي فبعد احتلال مدينة سكيكدة: [Philippeville] في أكتوبر 1838م، أصدر الحاكم العام فالي [Valée] قرار [Arrêté] بتاريخ 29 سبتمبر 1840م وضع مدينة سكيكدة وأحوازها ضمن اختصاص محكمة الدرجة الأولى بعنابة، واستمر هذا الوضع إلى غاية صدور أمرية 26 سبتمبر 1842م التي سمحت بإنشاء مقر محكمة بسكيكدة[[20]](#footnote-20).

كما تدعم جهاز القضاء بمدينة عنابة بانشاء محكمة الأمن [الصلح] [Justice de Paix] بموجب قرار اصدره الحاكم العام بيجو [Bugeaud] بتاريخ 28 جويلية 1842م، ثم عدل بقرار بـ 04 أوت 1843م وأختير مقرها الرئيسي بشارع فرنسا [Rue de France]، أما السجن فأقيم بشارع فيليست [Felicite] بين شارعي روفيغو [Rovigo] ودامريمون [Damrémont].[[21]](#footnote-21)

وقد سمحت أمرية 26 سبتمبر 1842م بتنظيم جهاز العدالة في الجزائر[[22]](#footnote-22)من خلال إنشاء محاكم إستئناف [Cours d’Appel] في كل من الجزائر، ووهران وعنابة وسكيكدة [Philippeville] وتعيين قضاة الأمن [Juges de Paix][[23]](#footnote-23)، وفي 2مارس 1844م أصدر الملك لويس فيليب [Louis Philippe] أمرية ملكية [Ordonnance Royal] عين بموجبها السيد بيلوشن [Peluchons] قاضي تحقيق [Juge d’instruction] بمحكمة الدرجة الأولى بعنابة [Bône] رئيسا لمحكمة الدرجة الأولى لمدينة سكيكدة، وخلفه في مهامه القاضي كليبار [Caillebard] مكلف بمهام قاضي تحقيق بمحكمة عنابة[[24]](#footnote-24).

بعد شهور صدرت أمرية ملكية أخرى بتاريخ 30 ديسمبر 1844م عين بموجبها السيد ماريون [Marion] رئيسا لمحكمة الدرجة الأولى بعنابة ، والسيد بوني [Bonet] نائب وكيل الملك بعنابةكما عين السيد بوفيل [Boufile] قاضي بمحكمة الدرجة الأولى بعنابة، والسيد هون [Hun] قاضي مساعد بنفس المحكمة تعويضا للسيد بوفيل [Boufile] وكذلك تعيين السيد بوردان لاسال [Bourdon La Salle] قاضيا مستخلفا بالمحكمة نفسها [[25]](#footnote-25).

وقد أستمر إصدار الأمريات في المجال القضائي من فبتاريخ 31 ديسمبر 1844م الملك لويس فيليب [Louis Philipe] امرية اخرى لتعديل نظام المحاكم في الجزائر وأنشأ محاكم جديدة وحدد مجال اختصاصها، حيث نصت المادة 03 منها على أن المحكمة تنقسم إلى غرفتين، الغرفة المدنية والغرفة الجنائية، وتنظر الغرفة المدنية في الدعاوي القضائية ذات الصفة المدنية والتجارية من طرف محاكم الدرجة الأولى ،ومحاكم التجارة والمحاكم الإسلامية، ويترأسها رئيس المحكمة، أما الغرفة الجنائية [la chambre Criminel] فتنظر في القضايا التالية:

1- الدعاوي القضائية الصادرة عن محاكم عنابة وسكيكدة ووهران .

2- الدعاوى ذات الصفة الجنحية [Correctionnelle].

3- الجنح والجرائم المنصوص عليها في الفصل الثالث، الباب الرابع، الكتاب 02 من قانون التحقيقات الجنائية، وفي كل الحالات التي يحال فيها الحكم للمحكمة الملكية بفرنسا.

كما تتكفل أيضا بالقضايا ذات الصبغة المدنية والتجارية التي أعاد ارسالها رئيس المحكمة، ويرأس هذه الغرفة نائب الرئيس بيد أن رئيس المحكمة يترأسها عندما يرغب في ذلك[[26]](#footnote-26).

عرفت محاكم مدينة عنابة نشاطات متباينة خلال الفترة 1838- 1845م بحسب أنواعها والقضايا عالجتها ، فقد قامت محكمة الدرجة الأولى [Premier Instance] بمعالجة 163 قضية تجارية خلال سنة 1838م وفصلت المحكمة 149 قضية من أصل 579 قضية عرضت عليها ،بينما عام 1839م ، ثم أرتفع عدد القضايا التي نظرت فيها عام 1840 إلى 546 قضية[[27]](#footnote-27)،وعرفت القضايا التجارية التي فصلت فيها محكمة عنابة عام 1844 ارتفاعا محسوسا حيث بلغت 402 قضية[[28]](#footnote-28).

أما بالنسبة لأطراف القضايا المتنازع حولها والتي نظرت فيها محكمة عنابة سنة 1842م وعددها 306 قضية فنجد 211 قضية كانت منازعات بين المسيحيين، و39 قضية بين المسيحيين والمسلمين و31 قضية بين المسيحيين و الإسرائيليين ، و12 قضية بين المسلمين[[29]](#footnote-29)، وفي سنة 1845م عالجت محكمة عنابة 208 قضية منها 119 قضية منازعات بين المسيحيين والإسرائيليين، و19 قضية بين المسلمين والإسرائيليين، و27 قضية بين الإسرائيليين[[30]](#footnote-30).

فيما يتعلق محكمة الأمن لمدينة عنابة فقد عالجت عام 1841م 132 قضية وفصلت في في 64 قضية من بينها ، أما عام 1842م فعالجت المحكمة 370 قضية[[31]](#footnote-31)، وخلال سنة 1843م تقلصت القضايا إلى 161 وهذا ربما يعود لإنشاء محكمة سكيكدة بينما عالج قاضي الأمن 145 قضية عام 1844م، أما عام 1845م عقد قاضي الأمن 166 جلسةوأصدر أحكاما في 147 قضية،وأنهى 15 قضية بالصلح[[32]](#footnote-32).

وبالنسبة للمحكمة العسكرية [ Tribunale Militaire ] بلغ عدد العسكريين والأهالي المحكوم عليهم بعنابة سنة 1838م 149 شخصا حكم على 10 أشخاص منهم بالاعدام ، وعشرة بالأعمال الشاقة، وتسعة وعشرون بالكرة المعدنية وسبعة وعشرون بالأشغال العمومية، وثلاثة وأربعون بالسجن، وبلغ عدد الأهالي المحكوم عليهم إحدى عشرشخصا[[33]](#footnote-33).

**2 طبيعة المخالفات والعقوبات**

تميزت المخالفات والجرائم التي كانت أرتكبت بمدينة عنابة بالتنوع من حيث طبيعتها والاصول العرقية والاجتماعية لمقترفيها وهذا الجدول يبين طبيعة الجرائم وعدد الافراد الدين ارتكبوها والععقوبات المسلطة عليهم من خلال انودج سجن عنابة المدني عام 1839[[34]](#footnote-34) .

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **طبيعة الجرائم** | **عدد الأفراد** | | | | **الكشف العام لــــــ** | | | | | | | |
| مسجون  احتياطيا | في حرية بلا محاكمة | | في وضع محاكمة | الأوروبيين | | | المسلمين | | | الإسرائيليين | |
| محكوم عليهم | براءة | | محكوم عليهم | براءة | | محكوم عليهم | براءة |
| **خيانة الثقة**  **اغتيال**  **ضرب وجرح**  **اصدار نقود مزورة**  **تزوير في كتابات خاصة**  **مخالفات شرطية**  Mesures dePolice  **سرقة** | 3  7  16  5  1  128  2 | 2  6  /  3  /  103  2 | | 1  1  16  2  25  / | /  /  12  1  1  14  / | 1  1  2  /  /  /  / | | /  /  /  /  /  7  / | /  /  /  /  /  2  / | | /  /  /  /  /  2  / | /  /  /  /  /  /  / |
| **سرقات بسيطة**  **سرقة موصوفة** | 40  32 | | 28  28 | 12  4 | 3  3 | | 4  / | 2  / | | 1  / | 1  1 | 1  / |
| **المجموع** | 234 | | 172 | 62 | 64 | | 8 | 11 | | 3 | 5 | 1 |

وخلال سنة 1840م عرفت المخالفات والجرائم زيادة في عددها مقارنة بعام 1839م، حيث ظهرت جرائم ومخالفات وجنح جديدة مثل الإغتصاب، والضرب والجرح، وحمل سلاح غير مرخص، والفرار من سفن التجارة وهو ما توضحه المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول الآتي. [[35]](#footnote-35)

**الجدول رقم 02 حالة المدني بعنابة خلال سنة 1840م**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **طبيعة الجرائم** | **عدد الأفراد** | | | **الكشف العام لــــــ** | | | | | | |
| مسجون  احتياطيا | في حرية بلا محاكمة | في وضع محاكمة | الأوروبيين | | | المسلمين | | الإسرائيليين | |
| محكوم عليهم | براءة | | محكوم عليهم | براءة | محكوم عليهم | براءة |
| قتل  ضرب وجرح  إغتصاب  شتم وإهانة  تزوير نقود  تزوير في كتابات خاصة  سرقة موصوفة  سرقات بسيطة  خيانة الأمانة  حمل سلاح غير مرخص  فرار من سفن التجارة  مخالفات شرطية  Mesure de Police | 1  42  8  2  1  1  30  70  1  2  5  19 | /  12  7  /  1  /  10  37  /  /  50  19 | 1  30  1  2  /  1  20  33  1  2  /  / | 1  23  /  1  /  1  14  12  1  2  /  / | /  1  /  /  /  /  4  /  /  /  /  / | | /  5  1  1  /  /  2  13  /  /  /  / | /  1  /  /  /  /  /  6  /  /  /  / | /  /  /  /  /  /  /  2  /  /  /  / | /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  / |
| **المجموع** | 182 | 91 | 91 | 55 | | 5 | 22 | 7 | 2 | / |

من خلال الجدول يتضح ، أن عدد الجرائم والمخالفات والجنح قد ازداد مقارنة بعام 1839م حيث بلغت 12 جريمة ومخالفة بينما عدد المتورطين فيها عرف تراجعا وبلغ 182 شخصا بقي منهم 91 حرا بلا محاكمة و91 شخصا في وضع المحاكمة، أما الجنسيات المرتكبة لها بقي الأوروبيون في المرتبة الأولى بـ 55 شخص ثم يأتي المسلمون بـ 22 شخص ثم الإسرائيليون بـ شخصين.أما أحكام البراءة فاستفاد منها خمسة أوروبيين وسبعة مسلمين.

وقد بلغت نسبة الاوربيين الدين كانوا يقضون عقوبة السجن بالسجن المدني بعنابة عام 1840 ثلث 1/3 مجموع المحبوسين، وأغلبهم كانوا من ذوي المستويات التعليمية المتدنية جدا فقد كان الأفراد المحبوسيم من الاهالي ، والمالطيين يعانون من جهل مطبق، وأغلبهم لا يعرفون أعمارهم، وآخرون بالكاد يكتبون الاحرف الأولى لأسمائهم ،أما بعض الأوروبيين فتلقوا بعض أبجديات التعليم الابتدائي[[36]](#footnote-36).

ويوضح الجدول الآتي طبيعة الجرائم المقترفة من قبل المتهمين الدين صدرت في حقهم أحكام أو اودعوا السجن المدني بعنابة عام 1841 م في إنتظار المحاكمة حيث يتبين تنوع هذه الجرائم إذ نقرا في الجدول جرائم وجنح من قبيل إضرام النار ، قتل ،ضرب وجرح ،إغتصاب ، تزوير العملة ، سرقات بسيطة ، حيث نلاحظ أن أكبر عدد من الجنح التي توبع بها الجناة هي السرقات البسيطة حيث بلغت 78 قضية ،تليها تهمة الضرب والجرح وعددهم 35 ، كما نلاحظ إرتفاع عدد المسجونين إحتياطيا237 مقارنة بعدد الاشخاص الدين صدرت في حقهم أحكام قضائية.[[37]](#footnote-37)

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **طبيعة الجرائم** | **عدد الأفراد** | | | **الكشف العام لــــــ** | | | | | | | ملاحظات |
| مسجون  احتياطيا | في حرية  بلا  محاكمة | في وضع محاكمة | الأوروبيين | | المسلمين | | | الإسرائيليين | |
| محكوم  عليهم | براءة | محكوم عليهم | | براءة | محكوم  عليهم | براءة |
| إضرام نار  قتل  ضرب وجرح  اغتصاب  ازدراء بعد إهانة  تزوير العملة  تزوير كتابات خاصة  سرقة موصوفة  سرقات بسيطة  خيانة الأمانة  حمل سلاح غير مرخص  هروب من سفن التجارة  مخالفات شرطية  تخريب وإتلاف  شراء أشياء عسكرية  زنى وخيانة  اعتداء في السكن  تشغيل | 10  11  35  7  14  3  /  21  78  /  2  25  13  8  5  1  2  2 | 9  10  11  4  9  2  /  12  45  /  /  25  2  4  1  /  1  2 | 1  1  24  3  5  1  /  9  33  /  2  /  11  4  4  1  1  / | /  /  22  /  5  /  /  5  13  1  /  1  /  10  3  4  1  1 | /  1  /  1  /  /  /  2  1  /  /  /  /  /  /  /  /  / | /  /  1  2  /  /  /  1  17  /  1  1  1  /  /  /  /  / | | /  /  1  /  /  /  /  1  /  /  /  /  /  /  /  /  /  / | /  /  1  /  /  /  /  /  2  /  /  /  /  /  /  /  /  / | /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  / |  |
| المجموع | 237 | 137 | 100 | 65 | 5 | 25 | 2 | | 3 | / |  |

وخلال سنة 1842م تزايدت عدد المخالفات والجرائم والجنح مقارنة بسنة 1841م حيث بلغ عددها 22، وهذا ما يبرز الصعوبات التي كانت تعاني منها الإدارة الاستعمارية في السيطرة على السكان، بالرغم من تقلص عدد المرتكبين لهذه المخالفات والجنح والجرائم 167 شخص. واهم المخالفات والجرائم والجنح التي ظهرت خلال هذه السنة هي التواطأ في القتل، ومحاولة القتل، والفعل المخل بالحياء ومحاولة التسميم، وشهادة الزور، والسب والشتم ليبقى الأوروبيين هم الأكثر ارتكابا لهذه المخالفات والجنح والجرائم، ثم المسلمين ثم الإسرائيليين. والجدول التالي يوضح طبيعة الجرائم وعدد الافراد الدين ارتكبوها وانتماءاتهم العرقية [[38]](#footnote-38).

**الجدول رقم 04 لحالة الحركة في سجن عنابة المدني خلال 1842م**.

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| طبيعة الجرائم | عدد الأفراد | | | الكشف العام لــــــ | | | | | | | ملاحظات |
| مسجون  احتياطيا | في حرية  بلا  محاكمة | في وضع محاكمة | الأوروبيين | | المسلمين | | | الإسرائيليين | |
| محكوم  عليهم | براءة | محكوم عليهم | | براءة | محكوم  عليهم | براءة |
| خيانة الأمانة  قتل  سرقة موصوفة  تزوير العملة  تواطؤ في القتل  محاولة قتل  محاولة اقتراف فعل مخل بالحياء  اغتصاب  محاولة تسميم  إضرام نار  شهادة زور  شراء أدوات عسكرية  الهجوم على عون قوة عمومية  ضرب وجرح إرادي  قذف [تشهير]  سب على الطريق العمومي  سب وشتم عون  سب موظف عمومي  حمل سلاح  سرقة بسيطة  استعمال أوزان مزيفة | 1  6  30  2  1  2  2  1  3  6  2  /  4  43  /  /  8  /  /  53  / | 1  6  19  1  /  2  1  1  3  6  2  1  1  3  /  /  /  /  /  7  / | 1  /  11  1  1  /  1  /  /  /  /  9  4  40  1  1  8  1  2  45  2 | /  /  6  /  1  /  /  /  /  /  /  9  4  19  1  1  3  1  2  15  2 | /  /  1  1  /  /  1  /  /  /  /  /  /  10  /  /  5  /  /  6  / | /  /  1  1  /  /  1  /  /  /  /  /  /  4  /  /  /  /  /  18  / | | /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  6  /  /  /  /  /  3  / | 1  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  2  / | /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  /  1  / | / |
| نشل على الطريق العمومي | / | / | 2 | 2 | / | / | | / | / | / |  |
| المجموع | 167 | 54 | 131 | 67 | 25 | 25 | 9 | | 3 | 2 |  |

ومن خلال العينة التي تناولتها حول حالة سجن عنابة المدني خلال السنوات بين 1839 – 1842م [فترة حكم المارشال فالي Valée والجنرال راندون Randon ] نلاحظ تزايد في عدد للمخالفات والجنح والجرائم ،وهو ما يوضحه الرسم البياني الآتي [[39]](#footnote-39) بينما نلاحظ تذبذب في عدد الاشخاص المرتكبين للمخالفات والجرائم خلال هده الفترة وهذا ما يظهر في التمثيلين البيانيين التاليين:

**السنة**

أما بالنسبة لتطور عدد الاشخاص المودعين بالسجن المدني بعنابة بسبب إتهامهم بإقتراف جرائم وجنح متنوعة فيوضحه المنحنى البياني التالي[[40]](#footnote-40) .

**3 دورالمكتب العربي في القضاء بمدينة عنابة وتطور العقوبات 1870-1900م .**

رغم أن الجزائر أصبحت تخضع تحت سلطة حاكم عام مدني عقب الامبراطورية الثانية عام سنة 1870م إلا أن المكاتب العربية ، استمرت المكاتب العربية في نشاطها ومنها المكتب العربي لمدينة عنابة ففي مراسلة مرقمة بـ 301، صادرة بتاريخ 08 نوفمبر 1877م وجهها نائب رئيس المكتب العربي لمدينة عنابة الملازم لوفي [Lovy] إلى قايد بني صالح طلب منه ارسال الشهود حول قضية عدلية وهم الزهرة زوجة عمار بن بوعافية وزوجها عمار، وبلقاسم بن الأخضر وجاب ربي بن العربي وسليمان بن محمد، مستغربا منه كيف يرسل المتهمين دون الشهود ما يصعب معرفة حيثيات القضية[[41]](#footnote-41).

كما وجه القبطان مولين [Mouline] رئيس المكتب العربي لمدينة عنابة مراسلة مرقمة بـ 96 بتاريخ 04 ماي 1878م إلى قايد بني صالح ليعلم الناس ببني صالح أن محكمة الجنايات [الكورداسيس] [Cours d’Assises] بمحكمة عنابة [درا الطريبونال] قد حكمت على محمد بالخيري بالموت[[42]](#footnote-42).

لعب المكتب العربي لمدينة عنابة خلال هذه الفترة دورا في محاربة التجارة غير الشرعية بالمناطق الحدودية مع تونس وهذا من خلال مراسلة تحت رقم 01 بتاريخ 01 جانفي 1879م وجهها القبطان مولين [Mouline] رئيس المكتب العربي لمدينة عنابة إلى قايد بني صالح يعلمه فيها أن رسالة وصلت من الجنرال الحاكم الأعلى لعمالة قسنطينة [Chef Division de Constantine] مفادها أن العطارين يبيعون الفلين [القشر] ويبيعون معه الملح والبارود بعدما يأتون به من بلاد تونس[[43]](#footnote-43) وطلب الحاكم الأعلى لقسمة قسنطينة من الشيوخ تفتيش هؤلاء التجار وإذ وجدوا بحوزتهم الملح والبارود يقبضون عليهم، ويرسلوهم إلى محكمة عنابة محفزا الشيوخ بالحصول على أجرة لكل من قبض على عطار يحمل الملح والبارود[[44]](#footnote-44).

ساهم المكتب العربي لمدينة عنابة في التنسيق بين الإدارة الاستعمارية مع القضاء الإسلامي ويظهر ذلك في مراسلة تحت رقم 67 بتاريخ أفريل 1879م. من رئيس المكتب العربي لمدينة عنابة القبطان مولين [Mouline] إلى قاضي كدية مانع يعلمه بأنه أرسل له حدة بنت الطيب زوجة الطاهر بن حمزة الساسي المتوفي، وأن يخرج لها نصيب من الأموال من خزينة البايليك ، ويرسل له عقدا، مذكرا إياه بأن المتوفي خلف بنتين واحدة إسمها الطاووس عمرها 15 سنة والثانية اسمها كبورة وعمرها ستة سنوات[[45]](#footnote-45)

وفي هذه الفترة كانت الجرائم ومنها القتل يفصل فيها مجلس الحرب [Conseil de Guerre] بعاصمة العمالة، ويظهر هذا من خلال مراسلة تحمل رقم 79 بتاريخ أفريل 1878م من القبطان مولين [Mouline] رئيس المكتب العربي بمدينة عنابة إلى الشيخ القاضي يخبره بأنه وجه له محمد بن جفال يطلب الدية لابنته التي قتلها عمارة بن محمد بعرش بني صالح وهذا الأخير حكم علبه مجلس الحرب [الكنسيل دوقير] بقسنطينة بالموت[[46]](#footnote-46) ,، كما وجه خلبفة المكتب العربي بمدينة عنابة الملازم آرني [Arny] مراسلة تحت رقم 153 بتاريخ 02 سبتمبر 1879م إلى قايد بني صالح بخصوص الناس الذين حكم عليهم الحكام [القضاة] بالسجن بدفع مئتين فرنك[[47]](#footnote-47).

وما يثبت تعاون جهاز المكتب العربي مع القضاء مراسلة اخرى للملازم أرني [Arny] تحت رقم 11 بلا تاريخ إلى قايد بني صالح يخبره بأنه سرح من السجن مصطفى بن حزام [الوقاف] وبلقاسم بن المردوف، وعلى بن الأخضر، وعلي بن العمري، وبورقعة بن عمارة، والحاج بن بوضياف، وطلب منه أن يوجههم للعمل في الكارياار [الحجارة] تحت الحراسة.[[48]](#footnote-48)

وعليه فإن مدينة عنابة كانت تشهد عديد الجرائم والمخالفات والجنح ما جعل السجن المدني للمدينة يشهد حركة مستمرة للمتهمين والمدانين، وهذه وضعية أو حالة السجن المدني لمدينة عنابة عام 1882م[[49]](#footnote-49)

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| النزلاء إلى  1/1/1882 | دخول وإعادة إدماج | الــــــــــــــــــخـــــــــــــــــــــــــــــــــــروج | | | | بقاء إلى غاية 31/12/1882م |
| إطلاق سراح | تحويل | هروب | وفاة |
| 216 | 1392 | 1144 | 253 | 3 | 2 | 103 |

لم تقتصر القضايا العدلية بعنابة فقط على المدنيين بل مست حتى العسكريين الذين كانوا يفرون من الجيش الفرنسي وهو ما جعل السلطات الفرنسية تستنجد برؤساء البلديات والإداريين بعمالة قسنطينة للقبض عليهم، ففي سنة 1886م كان خمسة أفراد عساكر محل بحث وهم:

1- توماس فيغونرسيس [Thomas Vigo narcice ]ولد ببلوريثوابكورسيكا 18 ديسمبر 1855م، ويقيم بعين مكرة [Ain Mokra]

2- فان فرانسوا ليون [Ven. François Léon] ولد في 29 جويلية 1855م بـ بويولو [Van] يقيم بعنابة .

3- شومبويزير بيار جوزيف [Chambuissier Pierre] ولد في 20 مارس 1854م بـ نابولي [إيطاليا] يقيم بعنابة.

1. غوزلان نسيم [Gozlan Nessim] ولد يوم 01 فيفري 1853م بعنابة يقيم بقسنطينة.
2. كاطالوندا شارل أنطوان [Catalounda Charles Antoine] ولد يوم 06 أفريل 1853م بسطورة يقيم بعنابة[[50]](#footnote-50).

مع نهاية القرن التاسع عشر ظهرت مخالفات وجنح جديدة عالجتها العدالة بمدينة عنابة Bône ومنها القذف والتشهير، ففي سنة 1896 رفع السيد باني [Banny] وهو إداري دعوة ضد السيد مورين [Mourine] مسير جريدة المنبه العنابي [Le Réveil Bônoise]، دافع عنه المحامي سيكارد [Sicard] ودافع عن باني [Banny] المحامية السيدة مايل [Maile]، وحكمت المحكمة على السيد مورين [Mourine] بشهر سجن وخمسة فرنكات غرامة[[51]](#footnote-51).

وعالجت محكمة الجنايات بـ عنابة في جلسة 13 أفريل 1891م قضية قتل وتواطأ تورط فيها أربعة أهالي مسلمون وهم: عمار بن الطاهر، توهامي وجاب الله بن الطاهر ودافع عنهما المحامي جيفري [Givry]، وسعد بن الطاهر وجاب الله بن الطاهر ودافع عنهما المحامي السيد شاسينع [Chassing] من قالمة، وحكمت المحكمة على عمار بن الطاهر بـ 10 سنوات سجنا، وعلى سعد بن الطاهر بـ 5 سنوات سجن، أما المتهمين الآخرين فحكمت عليهما المحكمة بالبراءة.[[52]](#footnote-52)

في نفس السنة بثت محكمة الجنايات بـ عنابة في قضية إطلاق نار على الشيخ بورقصاص من طرف ثلاثة من الأهالي وهم يونس بن محمد الذي دافع عنه المحامي بورتي [Pretti]، وبوراس بن بلقاسم ودافع عنه المحامي السيد بونارد [Bournard] ولوصيف بن علي ودافع عنه السيد المحامي جيلنات [Gelnet]، وأدانت المحكمة بوراس بن بلقاسم بـ خمس سنوات سجن بعد ثبوت إدانته، بينما أخلت ساحة المتهمين الآخرين[[53]](#footnote-53)، وخلال الفترة بين 1891م – 1899م بثت محكمة الجنايات [Cours d’Assisse] لمدينة عنابة في عدة جرائم ارتكبت ضد الأشخاص حيث يبين الجدول الآتي تطور عدد المتهمين الدين تمت متابعتهم أمام محكمة الجنايات بعنابة في فترة 1891-1899[[54]](#footnote-54).

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 1891 | 1892 | 1893 | 1894 | 1895 | 1896 | 1897 | 1898 | 1899 |
| 58 | 39 | 40 | 57 | 37 | 62 | 57 | 49 | 58 |
|  |  |  |  |  |  |  |  |  |

ويمكن ترجمة هذه المعطيات الرقمية بواسطة الأعمدة البيانية التالية [[55]](#footnote-55).

أما الجرائم ضد الممتلكات خلال نفس الفترة فكانت عموما قليلة مقارنة بعدد المتهمين في الجرائم ضد الأشخاص والجدول يوضح ذلك. [[56]](#footnote-56)

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 1891 | 1892 | 1893 | 1894 | 1895 | 1896 | 1897 | 1898 | 1899 |
| 39 | 13 | 4 | 16 | 7 | 14 | 27 | 16 | / |

وفيما يتعلق بمخالفات قانون الأهالي بعنابة للسداسي الثاني لسنة 1893 والأول لسنة 1894م فكان

حسب الجدول التالي[[57]](#footnote-57):

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| الدائرة | غرامات وسجن | غرامات فقط | سجن فقط | مجموع الإدانات | مبلغ الغرامات | عدد أيام السجن |
| عنابة | 308 | 17 | 541 | 866 | 3200 | 3595 |

**الخاتمة** : من خلال دراستي للنظام القضائي الفرنسي وتطوره بمدينة عنابة توصلت للنتائج التالية :

1 ادراك الفرنسيين لأهمية التنظيم الإداري للمستعمرة ،ومن ذلك سارعوا بعد احتلالهم لمدينة عنابة ربيع 1832 م إلى وضع اللبنات الإولى للنظام القضائي الاستعماري .

2 اصدرت السلطات الاستعمارية عدة قرارات مستعجلة لغقامة جهاز القضاء أولها قرار المسؤول الإداري والمالي المدني 20 افريل 1832م ، ثم تبعته قرارات اخرى .

3 تعتبر امرية الملك لويس فيليب 10 اوت 1834 م اهم امرية كونها سمحت بإنشاء اول محكمة للدرجة الأولى بمدينة عنابة .

على غرار ارساء جهاز القضاء اهتمت السلطات بنظام السجون من خلال قرار المسؤول الاداري والمالي المدني 17 جوان 1835م تشكلت بموجبه لجان السجون .

4 سمح قرار الماريشال فالي 28 اوت 1838 بتحديد مجال اختصاص محاكم دائرة عنابة بقسمها الخاضع للسلطة المدنية او الخاضع للسلطة العسكرية .

5 سمحت امرية 26 سبتمبر 1842 م بتنظيم القضاء بالجزائر ومنها بعنابة حيث انشات محكمة للإستئناف .

6 تنوعت المخالفات بمدينة عنابة ، وعرفت تطورا مع مرور الوقت سواء في نوع المخالفات والجرائم او في عدد المتهمين بارتكابها ، واصولهم العرقية مسلمين ، اوربيين ، يهود .

7لعب المكتب العربي لمدينة عنابة دورا لا يستهان به في مجال القضاء من خلال مراسلات المكتب العربي لقادة العروش من اجل تسليم المتهمين ، والفارين ، ومحاربة التجارة غير الشرعية .

8 عرفت الجرائم والمخالفات مع نهاية القرن التاسع عشر تطورا في طبيعتها ومنها القدف والتشهير والقتل واطلاق النار وهو ما تدل عليه حالة سجن عنابة المدني لعام 1882 م ، ونشاط محكمة الجنايات وعقوباتها ضد مرتكبي الجرائم ضد الممتلكات والاشخاص .

**قائمة المصادر والمراجع :**

1 عثمان زقب , السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914م ,[دراسة في أساليب السياسة الإدارية]، رسالة ماجستير، إشراف صالح لميش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2014-2015م،

2 Maitrot (Capitain), Bone Militaire 44 Siècles De Luttes, 1912, Présentation Addenda Par Mohamed Lakhdar Boubakeur Et Said Dahmani, Edition Association Amis Et Elèves Hasen El Annabi, Aradja, 2017,pp ,267,268..

3 Franque, Alfred, Lois De L’Algérie du 5 Juillet 1830 (occupation d’Alger) au 1 Janvier 1841, J.Conneard, Edition Saint Claud, Imprimerie De Belin Mandan, Rue De Tournon, 20, Paris, 1844.p85.

4 Archive Natoinal d’outre Mer, GGA,Registre N° 4 Biss, p 101, document généré le 12/05/2018. Http//oron. Archives national.culture.gouv.Fr.

5 Archives national d’outre mer, Gouvernement Générale d’Algérie, correspondance Arabe, période 1847-1879, Registre N° 20 KK 155.p 97, document générér Le 11/06/2018

6 Arnaud, Louis, Bône son histoire et ses histoires, grand imprimerie Damrémont, Constantine, 1960.

7 Mercier, Ernest, L’Algérie et Les questions Algériennes, Etude historiques, Statique et Economiques, chalomel Aine Editeur Libraire Algérienne, et Coloniale, Fustamberg, Paris, 1883

8. Franque, Alfred, lois de l’Algérie, Année 1844, Recueil plus complet que l’Edition officielle comprenant les ordonnances royales, Dubois Frères et monest éditeurs, 18 rue ste Margarite st German, Paris, 1847.

9 Ministre de la Guerre, tableau sur la situation des établissements Françaises dans l’Algérie en 1840, imprimerie Royal, paris, décembre 1841. Pp 155, 156.

10 Ministre de Guerre, tableau sur la situation des établissements Francaises dans l’Algérie en 1841, imprimerie Royale, Decembre, 1842. P 183..

11 Ministre de Guerre, tableau sur la situation des établissements Francaises dans l’Algérie en 1841, imprimerie Royale, Decembre, 1846. P 74.

12 Ministre de la Guerre. tableau sur la situation des établissements Francaises dans l’Algérie en 1842-1843. imprimerie Royale, Decembre Op. cit. P 64.

13 Ministre de la Guerre, tableau sur la situation des établissements Françaises dans l’Algérie en 1840, imprimerie Royal, paris, juin 1840. P 46.

14 Archives Nationale d’Outre Mer période 1847-1879, Registre N° 20 KK 155,.

15 ANOM, G, G ,A, correspondance Arabe, période 1847-1879, Registre N° 21 KK 3. document général Le 11/06/2018.

16 Gouvernement Général Civil de l’Algérie, Etat de l’Algérie du 31 decembre 1882, imprimerie de l’association ouvriére p. Pantana et Cie, Rue des trois Couleurs. 1 Alger, 1883,

17 La Gazette Algérienne, organe industriel et commercial, paraissant les mercredis et les Samedi, puis journal de l’Arrondissement de Bône 15/01/1896. Douzième Année, N°10, Rédaction et Administration, Rue Bugeaud N°30, Bône. P 3.

.

18 Charles Robert Ageron, Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919, Tome premier, publication de la faculté des lettres et science humaines de Paris, soubon série recherches, Tome 44 presses universitaire de France , 108 Boulevard Saint German, paris, 1968 .

1. أول قاضي ملكي بمدينة عنابة هو بومون دو بريفزاك [Beaumont de Brivasac] أنظر المبحث الثاني من هذا الفصل. [↑](#footnote-ref-1)
2. Maitrot (Capitain), Bone Militaire 44 Siècles De Luttes, 1912, Présentation Addenda Par Mohamed Lakhdar Boubakeur Et Said Dahmani, Edition Association Amis Et Elèves Hasen El Annabi, Aradja, 2017,pp ,267,268.. [↑](#footnote-ref-2)
3. Franque, Alfred, Lois De L’Algérie du 5 Juillet 1830 (occupation d’Alger) au 1 Janvier 1841, J.Conneard, Edition Saint Claud, Imprimerie De Belin Mandan, Rue De Tournon, 20, Paris, 1844.p85. [↑](#footnote-ref-3)
4. Alfred Franque, lois de L’Algérie. 1830-1841. Op. cit. Pp 85, 86. [↑](#footnote-ref-4)
5. Maitrot (Capitaine). Op. cit. P 279. [↑](#footnote-ref-5)
6. Archive Natoinal d’outre Mer, GGA,Registre N° 4 Biss, p 101, document généré le 12/05/2018. Http//oron. Archives national.culture.gouv.Fr. [↑](#footnote-ref-6)
7. Alfred Franque. Op. cit. p 214. [↑](#footnote-ref-7)
8. Alfred Franque. Op. cit p, 252. [↑](#footnote-ref-8)
9. Ibid p 266. [↑](#footnote-ref-9)
10. هذه الامرية عدلت بأمرية أخرى 16 جانفي 1838م وكلاهما ألغيا بأمرية 26 شبتمبر 1842م.- Alfred Franque op. cit. p 315. . [↑](#footnote-ref-10)
11. Alfred Franque op. cit.. op. cit.. p 315.

    - ينظر كذلك حول هذه الأمرية أكتوبر 1836: -Maitrot (Capitain). op. cit. pp 279,322. [↑](#footnote-ref-11)
12. Alfred Franque,. Op. cit. pp 315,316. [↑](#footnote-ref-12)
13. وهي كما يلي:

    - بالنسبة للنائب العام ورئيس المحكمة العليا 12000 فرنك.

    -بالنسبة للمحامي العام 8000فرنك.

    -بالنسبة للقضاة ومستخلفيهم 6000 فرنك.

    -بالنسبة للقضاة المساعدين 3000 فرنك :ينظر : . Alfred Franques. Op. cit. p p 316 . [↑](#footnote-ref-13)
14. Arnaud, Louis, Bône son histoire et ses histoires, grand imprimerie Damrémont, Constantine, 1960. p 152. [↑](#footnote-ref-14)
15. Alfred Franques. Op. cit. p 356. [↑](#footnote-ref-15)
16. Alfred Franques. Op. cit. pp 383,384. [↑](#footnote-ref-16)
17. Anom , GGA ,Registre N 12. [↑](#footnote-ref-17)
18. Alfred Franques. Op. cit. pp 397, 398. [↑](#footnote-ref-18)
19. Ibid.p 458. [↑](#footnote-ref-19)
20. Alfred Franques. Op. cit ,p 464. [↑](#footnote-ref-20)
21. Hubert Cataldo, op. cit. part3, s,n,p.. [↑](#footnote-ref-21)
22. ألغت هذه الأمرية العمل بقانون العقوبات الأسلامي نهائيا وأصبح القضاة المسلمون يعينون من قبل الحاكم العام، : كما منحت محكمة الاستئناف النظر والبث في الاستئناف ضد أحكام القضاة المسلمين: رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص9 [↑](#footnote-ref-22)
23. Mercier, Ernest, L’Algérie et Les questions Algériennes, Etude historiques, Statique et Economiques, chalomel Aine Editeur Libraire Algérienne, et Coloniale, Fustamberg, Paris, 1883 . p 210. [↑](#footnote-ref-23)
24. Franque, Alfred, lois de l’Algérie, Année 1844, Recueil plus complet que l’Edition officielle comprenant les ordonnances royales, Dubois Frères et monest éditeurs, 18 rue ste Margarite st German, Paris, 1847.p22.. [↑](#footnote-ref-24)
25. Alferd Franques, lois de l’Algérie 1844. Op. cit. p 104. [↑](#footnote-ref-25)
26. Alferd Franques, lois de l’Algérie 1844. Op. cit. Pp 100, 101. [↑](#footnote-ref-26)
27. 2 Ministre de la Guerre, tableau sur la situation des établissements Françaises dans l’Algérie en 1840, imprimerie Royal, paris, décembre 1841. Pp 155, 156. [↑](#footnote-ref-27)
28. Ministre de Guerre, tableau sur la situation des établissements Francaises dans l’Algérie en 1841, imprimerie Royale, Decembre, 1842. P 183. [↑](#footnote-ref-28)
29. Ministre de Guerre, tableau sur la situation des établissements Francaises dans l’Algérie en 1841, imprimerie Royale, pars, Decembre, 1842. P 281. [↑](#footnote-ref-29)
30. Ministre de Guerre, tableau sur la situation des établissements Francaises dans l’Algérie en 1841, imprimerie Royale, Decembre, 1846. P 74. [↑](#footnote-ref-30)
31. Ministre de la Guerre . 1842-1843. Op. cit. P 220. [↑](#footnote-ref-31)
32. Ministre de la Guerre. 1842-1843. Op. cit. P 64. [↑](#footnote-ref-32)
33. Ministre de la Guerre, tableau sur la situation des établissements Françaises dans l’Algérie en 1840, imprimerie Royal, paris, juin 1840. P 46. [↑](#footnote-ref-33)
34. Ministre de la Guerre, situation des établissements… 1839. Op. cit. p 14. [↑](#footnote-ref-34)
35. Ministre de la Guerre, tableau de la situation… en 1840. Op. cit. p 185. [↑](#footnote-ref-35)
36. Ministre de la Guerre, tableau de la situation… en 1840. Op. cit. P 202. [↑](#footnote-ref-36)
37. Ibid. P 231. [↑](#footnote-ref-37)
38. Ministre de la Guerre, tableau de la situation… en 1840 -1843. op. cit. p 207. [↑](#footnote-ref-38)
39. منحنى بياني يتعلق بلتطور عدد المخالفات والجرائم التي أرتكبها نزلاء السجن المدني بعنابة[Bône] بين 1839-1842.عنابة- من إنجاز الطالب [↑](#footnote-ref-39)
40. تمثيل بياني بالمنحنى لتطور عدد الأشخاص المرتكبين للمخالفات والجرائم حسب معطيات سجن عنابة المدني بين 1839-1841م من إنجاز الطالب . . [↑](#footnote-ref-40)
41. Archives national d’outre mer, Gouvernement Générale d’Algérie, correspondance Arabe, période 1847-1879, Registre N° 20 KK 155.p 97, document générér Le 11/06/2018. [↑](#footnote-ref-41)
42. Ibid. p 114. [↑](#footnote-ref-42)
43. لقد افتعلت فرنسا عدة أسباب وهمية وصحيحة لتهيئة الظروف لفرض الحامية على تونس خاصة الأعداء باعتداءات القبائل التونسية على الأراضي الجزائرية. [↑](#footnote-ref-43)
44. Archives National d’outre Mer. Op. cit. p 130. [↑](#footnote-ref-44)
45. Archives Nationale d’Outre Mer période 1847-1879, Registre N° 20 KK 155,op cit,p,138 . [↑](#footnote-ref-45)
46. Archives Nationale d’Outre Mer,op cit,p112. [↑](#footnote-ref-46)
47. ANOM, G, G ,A, correspondance Arabe, période 1847-1879, Registre N° 21 KK 3.p4 , document général Le 11/06/2018.

    48 Ibid, p 15 [↑](#footnote-ref-47)
48. [↑](#footnote-ref-48)
49. Gouvernement Général Civil de l’Algérie, Etat de l’Algérie du 31 decembre 1882, imprimerie de l’association ouvriére p. Pantana et Cie, Rue des trois Couleurs. 1 Alger, 1883, p 245. [↑](#footnote-ref-49)
50. [↑](#footnote-ref-50)
51. La Gazette Algérienne, organe industriel et commercial, paraissant les mercredis et les Samedi, puis journal de l’Arrondissement de Bône 15/01/1896. Douzième Année, N°10, Rédaction et Administration, Rue Bugeaud N°30, Bône. P 3. [↑](#footnote-ref-51)
52. Ibid. Septembre Année, 15 Avril 1891. P 3. [↑](#footnote-ref-52)
53. Ibid. Douzi2me Année, N°10, Année, 1896. P 3. [↑](#footnote-ref-53)
54. Charles Robert Ageron, Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919, Tome premier, publication de la faculté des lettres et science humaines de Paris, soubon série recherches, Tome 44 presses universitaire de France , 108 Boulevard Saint German, paris, 1968. P 558. [↑](#footnote-ref-54)
55. منحنى بياني بالأعمدة لعدد المتهمين بالجرائم ضد الأشخاص بحسب محكمة الجنايات بـ عنابة من إنجاز الطالب. [↑](#footnote-ref-55)
56. Charles Robert Ageron, op cit,. p 558. [↑](#footnote-ref-56)
57. عثمان زقب , السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914م ,[دراسة في أساليب السياسة الإدارية]، رسالة ماجستير، إشراف صالح لميش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2014-2015م، ص 476. [↑](#footnote-ref-57)